



بلاغ صحفي

تقديم النسخة العشرين من التقرير السنوي حول الإشراف البنكي

سنة 2023

الدار البيضاء، 25 يوليوز 2024

يقدم بنك المغرب، في النسخة العشرين من تقريره السنوي حول الإشراف البنكي برسم سنة 2023، حصيلة عمله في مجال التقنين والمراقبة وكذا حصيلة أنشطة قطاع مؤسسات الائتمان والهيئات الاعتبارية في حكمها.

وعلى الصعيد الدولي، رغم التشديد النقدي والتوترات الجيوسياسية والنزاعين المسلحين في أوكرانيا والشرق الأوسط، أبان الاقتصاد العالمي على العموم عن قدرة جيدة على الصمود بالموازاة مع تراجع التضخم. وعلى المستوى الوطني، تحسن النمو الاقتصادي مدعوما بنمو الأنشطة غير الفلاحية.

أما التضخم، فبعد الذروة المسجلة في فبراير 2023، شرع في الانخفاض مما جعل بنك المغرب يبقي على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير ما بين مارس ودجنبر 2023.

في هذا السياق، ارتفع الائتمان البنكي بنسبة 4,8% مدفوعا بالخصوص بقروض التجهيز. أما نسبة الديون المتعثرة، فقد استقرت في 8,5% من محفظة القروض الممنوحة من طرف البنوك.

وبعد سنة 2022 التي شهدت تقلص النتائج البنكية، انتعشت هذه الأخيرة في 2023 ارتباطا بتراجع أسعار الفائدة في الأسواق.

وظل القطاع البنكي متيناً مع معدل ملاءة متوسط قدره 15,5% ومعدل أموال ذاتية من الفئة 1 قدره 12,9%، بنسب تفوق الحدود التنظيمية الدنيا المتمثلة في 12% و9% على التوالي. وعلى نفس المنوال، بقي متوسط معدل السيولة على المدى القصير في مستوى جيد.

وعلى المستوى التنظيمي، واصل بنك المغرب خلال سنة 2023، أشغال تنزيل المعايير البنكية الدولية بهدف تعزيز متانة القطاع.

وتميزت سنة 2023 أيضاً باستكمال إنجاز أول تمرين لتقييم تعرض البنوك للمخاطر المالية الناجمة عن تغير المناخ، وذلك بتنسيق مع البنك الدولي.



وفي مجال النزاهة المالية، تُوجت الإجراءات الرامية إلى تعزيز المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي اتخذها بنك المغرب بمعية الجهات المعنية الأخرى من القطاعين العام والخاص بخروج المغرب من اللائحتين الرماديتين لمجموعة العمل المالي والاتحاد الأوروبي.

وخلال سنة 2023، واصلنا مبادراتنا الرامية إلى مواكبة رقمنة الخدمات البنكية. هكذا، وبعد تبني الإطار التنظيمي المتعلق بمنصات التمويل التعاوني، شرع بنك المغرب في دراسة الملفات الأولى لطلبات الاعتماد من أجل ممارسة أنشطة التمويل التعاوني من فئة "القرض" و"التبرع". كما واصل، من جهة أخرى، تنسيق مختلف الأشغال المرتبطة بتأطير الأصول المشفرة، واستخدام المصادقة الرقمية، وتأمين الخدمات البنكية الرقمية، فضلا عن المتانة السيبرانية للمؤسسات البنكية.

علاوة على ذلك، عمل بنك المغرب على تعزيز جودة العلاقة بين البنوك والعملاء، التي تندرج ضمن أولوياته. وبهذا الصدد، شهدت سنة 2023، إطلاق منصة مقارنة الأسعار البنكية وتواريخ القيمة واعتماد ميثاق القطاع البنكي لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة.

وعمل بنك المغرب أيضا مع الفاعلين المعنيين على إحداث عرض مكون من خدمات بنكية وخدمات أداء يلائم الأسر المستفيدة من البرامج الحكومية للدعم الاجتماعي، مما كان له أثر إيجابي على التعامل البنكي والشمول المالي.

يمكنكم تحميل التقرير بالكامل عبر الرابط التالي: [رابط التقرير](#)